

أبليت بالهوى بدني وما يحتمل المفعول به، والمفعول معه، نحو «أكرمتك وزيداً» يجوز كونه عطفاً على المفعول، وكونه مفعولاً معه، ونحو «أكرمتك وهذا» يحتملها، وكونه معطوفاً على الفاعل، لحصول الفعل بالمفعول، وقد أجزى في «حسبك وزيداً درهم» كون «زيد» مفعولاً معه، وكونه مفعولاً به.

بإضمار يحسب، وهو الصحيح، لأنه لا يعمل في المفعول معه إلا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به، ويجوز جره، فقليل: بالعطف، وقيل بإضمار حسب أخرى وهو الصواب، ورفعته بتقدير حسب، فحذفت وخلفها المضاف إليه وروواً بالأوجه الثلاثة قوله:

إذا كانت الهيجاءً وأنشقت العصا فحسبك والضحاك سيف مهند<sup>(١)</sup>

وتحت عنوان «المفعول غير المباشر» أورد الدكتور أحمد عبد الستار الجوارى<sup>(٢)</sup> قد يبدو غريباً أن نقول: إن هذه الأسماء التي تقع بعد حروف الخفض هي أولى بأن تسمى مفاعيل، مما سموه مفاعيل من الأسماء المنصوبة كالمصدر المؤكد والمبين أو كالظرف أو كالمصاحب. وغير ذلك، ولكن ذلك هو عين الحقيقة والواقع إذا أثرنا المعنى باهتمام ولم نفرط فيه من أجل المظهر وحركة الآخر.

وليس من شك أن وجه الغرابة في هذا الأمر إنما مرده إلى عناية النحاة بالإعراب في ظاهره وفي شكله دون العناية بواقع المعنى وحقيقته، وهم يذكرون في باب المفعول به أنه إذا حذف حرف الخفض أو الجر، وهو يحذف في أحوال بعينها، وانتصب هذا الاسم على التوسع تارة، وعلى التشبيه بالمفعول به مرة، وعلى نزع الخافض تارة أخرى، وهم يقدرون ذلك بما إذا تعين الحرف وتعين مكان الحذف.

(١) انظر: منى اللبيب لابن هشام، ٥٦١/٢.

(٢) نحو التيسير .. دراسة ونقد منهجي، د. أحمد عبد الستار الجوارى، ص ٩٨.